

Distr.: General
31 March 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة السادسة والأربعون

22 شباط/فبراير - 24 آذار/مارس 2021

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

قرار اعتمده مجلس حقوق الإنسان في 23 آذار/مارس 2021

8/46 - آثار الديون الخارجية للدول وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وبخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

إن مجلس حقوق الإنسان،

إن يسترشد بميثاق الأمم المتحدة، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبإعلان وبرنامج عمل فيينا، وبالصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان،

وإن يعيد تأكيد جميع القرارات والمقررات التي اعتمدها لجنة حقوق الإنسان واعتمدها مجلس حقوق الإنسان بشأن آثار سياسات التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي والديون الخارجية على التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وآخرها قرار المجلس 10/43 المؤرخ 19 حزيران/يونيه 2020،

وإن يعيد أيضاً تأكيد قراره د-10/1 المؤرخ 23 شباط/فبراير 2009 بشأن تأثير الأزمات الاقتصادية والمالية العالميتين على أعمال حقوق الإنسان والتمتع الفعلي بها على الصعيد العالمي،

وإن يضع في اعتباره الفقرة 6 من قرار الجمعية العامة 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006،

وإن يشدد على أن أحد مقاصد الأمم المتحدة يتمثل في تحقيق التعاون الدولي لحل المشاكل الدولية ذات الطابع الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو الإنساني،

وإن يؤكد على أن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان اتفق على دعوة المجتمع الدولي إلى بذل كل ما في وسعه من أجل المساعدة على تخفيف عبء الديون الخارجية الواقع على عاتق البلدان النامية، بغية تكملة الجهود التي تبذلها حكومات هذه البلدان من أجل تحقيق الأعمال الكاملة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعوبها،



وإن يشدد على أسبقية وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وإن يؤكد في هذا الصدد على المبادئ الأساسية للتعاون الدولي التي تتسم بأهمية محورية بالنسبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الواقع العملي،

وإن يشدد أيضاً على ما أعرب عنه في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من عزم على مساعدة البلدان النامية في بلوغ القدرة على تحمل الديون الطويلة الأجل، عن طريق اتباع سياسات منسقة تهدف إلى دعم تمويل الديون والتخفيف من عبئها وإعادة هيكلتها، حسبما يكون مناسباً، وكذلك من عزم على معالجة الديون الخارجية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون للحد من محنة المديونية،

وإن يسلم بالالتزامات المتعهد بها في خطة عمل أديس أبابا للمؤتمر الثالث لتمويل التنمية، وإن يلاحظ أن وضع بلدان كثيرة، على الرغم من الجهود الدولية المبذولة للتخفيف من الديون، ما زال هشاً أمام أزمة الديون وبعضها يوجد في خضم أزمة عميقة بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بما في ذلك عدد من أقل البلدان نمواً ومن الدول الجزرية الصغيرة النامية وبعض البلدان المتقدمة،

وإن يضع في اعتباره دور وولاية وأنشطة الوكالات والصناديق والبرامج الأخرى التابعة للأمم المتحدة في التعامل مع مسألتي الديون الخارجية والالتزامات المالية الدولية،

وإن يدرك تزايد الإقرار بأن عبء الديون المتنامي الذي تواجهه أشد البلدان النامية مديونية، وخاصة أقل البلدان نمواً، عبء لا يحتمل ويشكل عقبة رئيسية أمام إحراز تقدم في تحقيق تنمية مستدامة محورها الإنسان وفي القضاء على الفقر، وبأن تكلفة خدمة الديون الباهظة حذت بشدة من قدرة الكثير من البلدان النامية وبعض البلدان المتقدمة على النهوض بالتنمية الاجتماعية وتقديم الخدمات الأساسية من أجل تهيئة ظروف إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

وإن يعرب عن قلقه من أن البلدان النامية لا تزال، على الرغم من إعادة جدولة ديونها مراراً وتكراراً، تسدد سنوياً مبلغاً أكبر من المبلغ الفعلي الذي تتلقاه في شكل مساعدة إنمائية رسمية،

وإن يسلم بأن الدول ملزمة باحترام وحماية حقوق الإنسان، حتى في أوقات الأزمات الاقتصادية والمالية أو في ظل جائحة عالمية، وبضمان ألا تقضي سياساتها وتدابيرها إلى تراجع غير مقبول في إعمال حقوق الإنسان، كما هو معترف بها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وإن يدرك أن المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية في حقوق الإنسان⁽¹⁾ تشكل مرجعاً مهماً للدول الأعضاء في هذا الصدد،

وإن يسلم أيضاً بالحق السيادي لكل دولة في إعادة هيكلة ديونها السيادية، وهو حق ينبغي ألا يعطله أو يعوقه أي إجراء صادر عن دولة أخرى،

وإن يسلم كذلك بأن التدفقات المالية غير المشروعة، بما فيها التهرب الضريبي من جانب الأفراد ذوي الأرصدة المالية الضخمة، والتهرب الضريبي التجاري عن طريق التلاعب بالفواتير التجارية، وتجنب دفع الضرائب من جانب الشركات عبر الوطنية، تساهم في تراكم الديون بقدر لا يمكن تحمله لأن الحكومات التي تقتر إلى إيرادات محلية قد تلجأ إلى الاقتراض الخارجي،

وإن يؤكد على أن اللامساواة لا تزال في ارتفاع في جميع أنحاء العالم وأنها كثيراً ما تسهم في تعرض فئات معينة وأفراد معينين للاستبعاد الاجتماعي والتمييز،

وإن يسلم بما للأزمة المالية الأخيرة من أثر شديد في حقوق الإنسان، وبأن حقوق الإنسان لم توضع دائماً في الاعتبار عند بلورة تدابير التصدي للأزمة على صعيد السياسات، وإن يشير في هذا السياق إلى فائدة المبادئ التوجيهية المتعلقة بتقييمات أثر الإصلاحات الاقتصادية في حقوق الإنسان بالنسبة لصوغ سياسات الإصلاح الاقتصادي وتدابيره وتنفيذها،

وإن يعرب عن بالغ القلق إزاء التقديرات التي تفيد بأن جائحة كوفيد-19 قد وضعت حداً للتقدم العالمي في مجال الحد من الفقر، مما أوقع ما يصل إلى 150 مليون نسمة في براثن الفقر المدقع بحلول عام 2021،

وإن يسلم بأن الاقتصاد العالمي يواجه، إلى جانب الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كوفيد-19 وغيرها من الأزمات البنوية، ركوداً اقتصادياً متسارعاً ومتزامناً وقاسي الوطأة يؤثر في الاقتصادات المتقدمة والنامية على السواء ويؤثر في الوقت نفسه في جميع القارات،

وإن يسلم أيضاً بضرورة إصلاح الهيكل المالي العالمي، بما في ذلك وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، وبأن وكالات تقدير الجدارة الائتمانية ينبغي أن تؤدي دوراً في منع أزمة الديون، وإن يشدد على أن الحاجة تدعو الآن أكثر من أي وقت مضى إلى هيكل مالي دولي أكثر فعالية من أجل التصدي للتداعيات الاجتماعية - الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19،

وإن يؤكد أن عبء الديون يزيد من تفاقم المشاكل العديدة التي تواجهها البلدان النامية، ويسهم في انتشار الفقر المدقع، ويمثل عقبة أمام التنمية البشرية المستدامة، ومن ثم يشكل عائقاً خطيراً أمام إعمال جميع حقوق الإنسان،

1- يرحب بأعمال وإسهامات الخبرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما يتصل بها من التزامات مالية دولية أخرى عليها، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛

2- يحيط علماً مع التقدير بتقرير الخبرة المستقلة عن دور وكالات تقدير الجدارة الائتمانية في تخفيف عبء الديون ومنع أزمات الديون وفي مجال حقوق الإنسان⁽²⁾؛

3- يسلم بأن البلدان النامية تحتاج إلى سيولة هائلة ودعم تمويلي لمواجهة التداعيات المباشرة الناجمة عن جائحة كوفيد-19 وانعكاساتها على الاقتصاد وعلى جميع حقوق الإنسان بسبب التحديات المطروحة في مجالات الرعاية الصحية والتعليم والعمالة ونظم الحماية الاجتماعية، فضلاً عن عبء الديون الثقيل وتراجع القدرة على امتصاص الصدمات الاقتصادية؛

4- يتذكر بأن كل دولة هي المسؤولة في المقام الأول عن النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لشعبها، وبأنه لتحقيق هذه الغاية يكون من حقها ومسؤوليتها اختيار وسائلها وأهدافها الإنمائية وينبغي لها عدم الخضوع لأي إملاءات خارجية بعينها فيما يتعلق بالسياسة الاقتصادية؛

5- يسلم بأن التخفيف من عبء الديون يمكن أن يؤدي دوراً رئيسياً في تحرير موارد ينبغي تخصيصها لأنشطة تتسجم مع تحقيق نمو وتنمية مستدامين، بما في ذلك الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية، بما يشمل الأهداف المحددة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وبأنه لذلك ينبغي المضي بحزم وبسرعة في اتخاذ تدابير التخفيف من عبء الديون، حيثما يكون ذلك مناسباً، مع ضمان ألا تحل هذه التدابير محل مصادر التمويل البديلة وأن تقترن بزيادة في المساعدة الإنمائية الرسمية؛

- 6- يكرر النداء الموجه إلى البلدان الصناعية لكي تنفذ دون مزيد من الإبطاء البرنامج المعزز لتخفيف الديون، ولكي توافق على شطب جميع الديون الرسمية الثنائية الواقعة على عاتق هذه البلدان المشمولة بالبرنامج مقابل تقديم التزامات بالحد من الفقر يمكن إثباتها؛
- 7- يشدد على أن البرامج الاقتصادية الناشئة عن تخفيف عبء الديون الخارجية وشطبها يجب ألا تكرر سياسات التكيف الهيكلي السابقة التي لم تحقق المراد منها، كالمطالبات المتشددة بالخصخصة وتقليص الخدمات العامة؛
- 8- يحث الدول والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص على اتخاذ تدابير عاجلة لتخفيف مشكلة ديون البلدان النامية التي ينتشر فيها بوجه خاص فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وذلك لكي يتسنى تحرير المزيد من الموارد المالية واستخدامها لأغراض تقديم الرعاية وإجراء البحوث الصحية وتوفير العلاج للسكان في البلدان المتضررة؛
- 9- يكرر رأيه الذي أوضح فيه أن إيجاد حل دائم لمشكلة الديون والنظر في أية آلية جديدة لحلها يتطلبان إجراء حوار سياسي واسع بين البلدان الدائنة والبلدان المدينة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف، في نطاق منظومة الأمم المتحدة، على أساس مبدأ تقاسم المصالح والمسؤوليات؛
- 10- يكرر أيضاً طلبه إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تولي مزيداً من الاهتمام لمشكلة أعباء الديون التي تقع على عاتق البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، وخاصة لما يترتب على التدابير الناشئة عن الديون الخارجية من آثار اجتماعية؛
- 11- يشجع الخبرة المستقلة على مواصلة التعاون، وفقاً لولايتها، مع اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، واللجنة الاستشارية التابعة له، بشأن المسائل المشمولة بعملها والمتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية؛
- 12- يطلب إلى الخبرة المستقلة أن تستمر في تقديم تقارير منتظمة إلى مجلس حقوق الإنسان وإلى الجمعية العامة وفقاً لبرنامج عمل كل منهما؛
- 13- يطلب إلى الأمين العام أن يزود الخبرة المستقلة بكل ما يلزمها من مساعدة، وخاصة ما يلزمها من موظفين وموارد للاضطلاع بمهامها؛
- 14- يحث الحكومات والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص على التعاون الكامل مع الخبرة المستقلة في سياق الاضطلاع بالولاية؛
- 15- يقرر مواصلة نظره في هذه المسألة في إطار البند نفسه من جدول الأعمال وفقاً لبرنامج عمله.

الجلسة 48

23 آذار/مارس 2021

اعتمد بتصويت مسجل بأغلبية 28 صوتاً مقابل 14 صوتاً وامتناع 4 أعضاء عن التصويت. وكانت نتيجة التصويت كما يلي:

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، إريتريا، إندونيسيا، أوروغواي، أوزبكستان، باكستان، البحرين، بنغلاديش، بوركينا فاسو، بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، توغو، السنغال، السودان، الصومال، الصين، غابون، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، فيجي، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، ليبيا، ملاوي، ناميبيا، نيبال، الهند

المعارضون:

ألمانيا، أوكرانيا، إيطاليا، البرازيل، بلغاريا، بولندا، تشيكية، جمهورية كوريا، الدانمرك،
فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النمسا، هولندا، اليابان

المتنعون عن التصويت:

أرمينيا، جزر البهاما، جزر مارشال، المكسيك]
